الاستجابة الى مبادرة الولايات المتحدة بخصوص وقف اطلاق النار » .

حول الحدود

وأضافت مئير في بيانها « ... وفي جميع اتصالاتنا مع الولايات المتحدة ، علمت ان ليس للولايات المتحدة خطة بالنسبة للحدود وبقية مكونات السلام فقط ، بل انها تعتقد ان اصحاب المساعي الحميدة يجب ان يعملوا لايصال الاطراف انفسهم الى تقديم الاقتراحات والمشاريع بالنسبة للمستقبل ، وأكثر من هذا ، فانه علي ان أؤكد انه حسب المعلومات الموثوقة التي وصلتني ، لم يطرح في محادثات موسكو أي أمر آخر ، زيادة على ما تضمنه قرار مجلس الامن » .

حول المفاوضات

اما بالنسبة للبند الثالث من قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فقد أكدت مئير ان قرار مجلس الامن لم يتضمن أي شرط من الشروط التي أوردها السادات . واضافت : « لقد ورد في البند الثالث من القرار ما يلي : « ان مجلس الامن يقرر انه فورا ، ومع وقف اطلاق النار تبدأ الاطراف المعنية ، بالمفاوضات لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط تحت اشراف ملائم » . وحسب وجهة نظر ممثلي الولايات المتحدة الموثوقة فان المفاوضات بين الاطراف تعني المفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجاراتها لاقامة سلام عادل ودائم . ومثل هذا الامر الواضح لم يكن متضمنا في قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، وهو غير متضمن ايضا في القرار الجديد ، لكن هذا هو التفسير المعتمد ، ليس لدى المصادر الاميركية فقط » .

حول قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢

وعادت مئير فأكدت المفهوم الاسرائيلي السابق لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، ذلك القرار الذي دعا البند الثاني لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الى البدء بتنفيذه فورا وبجميع بنوده بعد وقف اطلاق النار. وأوضحت مئير موقف حكومتها مجددا فقالت: « ولقد قلت ... ان حكام الدول العربية يتقيدون ظاهريا بقرار ٢٤٢ ، لكنهم يحبطون كل محاولة للتقدم نحو تحقيق هدفه الاساسي ، السلام . انهم يفعلون ذلك ، اولا ، برفضهم العنيد للتفاوض معنا دون شروط مسبقة ، وثانيا بتفسيرهم المختلق للفحوى والدلالة الاصلية للقرار » .

وأضافت مئير في بيانها المذكور : « لقد أعلنت اسرائيل بصورة رسمية موقفها من قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في مناسبات عديدة من على منصات دولية وفي لقاءات دبلوماسية . وفي آب (اغسطس) ١٩٧٠ ، وعندما بحثنا وقف اطلاق النار بناء على طلب من الولايات المتحدة قلت : « لقد صرحت اسرائيل على الملأ انه نظرا الى حقها بالحدود الامنة ، حدود يمكن الدفاع عنها ، فهي لن تعود الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، التي تعرض الدولة لاغراءات العدوان ، وتعطي المعتدي — في قطاعات مختلفة — تفوقا حاسما .

ولقد كان موقفنا ، **وهو كذلك الان** ، انه طالما ليس هناك سلام فاننا سنبقي على الوضع كما تحدد يوم وقف اطلاق النار ، التي يمكن استبدالها فقط بحدود آمنة ، معترف بها ومتفق عليها ، تحدد فقط في معاهدة سلام . وطبعا ، فقد أوضح للجميع ان موقفنا الصلب بالنسبة الى وحدة القدس ، كعاصمة لاسرائيل ، لا يزال قائما بعينه . ولم يطلب من اسرائيل ، ولا هي تعهدت بأي شيء في المسألة الاقليمية لقاء موافقتها على مبادرة حكومة الولايات المتحدة . نعم ، اخذت حكومة اسرائيل تعهدا بدعم موقفها بالا ينسحب جندي اسرائيلي واحد من خطوط وقف اطلاق النار حتى يتوصل الى اتفاق سلام متعاقد عليه وملزم » .

الموقف من اتفاق كيسنجر

رغم اعلان الحكومة الاسرائيلية في بيانها الذي صدر بعد اختتام جلسة للحكومة عقدت مساء يوم الجمعة ١٩٧٣/١١/٩ ، عن ان موقفها الايجابي الاساسي في ما يتعلق بالتوقيع على اتفاق وقف اطلاق النار مع مصر ما زال ساري المفعول فان وسائل الاعلام الاسرائيلية والصهيونية لم تخف استياءها من الاسلوب الذي انتهجه كيسنجر في التوصل الى الاتفاق المذكور . وقد قال رئيس الوكالة اليهودية بالوكالة اربيه دولتسين ان هناك اختلافا بين نص الاتفاق الذي ارسل الى اسرائيل وبين النص الذي نشر في واشنطن . واضاف دولتسين : « فالبند الذي يتحدث عن بدء المحادثات بين الاطراف حول خطوط ٢٢ ت١ (اكتوبر) ١٩٧٣ لم يتحدث عن العودة الى هذه الخطوط في النص الذي أرسل الى حكومة اسرائيل » . اما بعض الصحف الاسرائيلية فقد رأت في اتفاق كيسنجر